برنامج التوطين من خلال الاستثمار الاجتماعي

معدل التقييم : 4.1 (عدد الأصوات : 8)

يعد **التوطين للقطاع غير الربحي** أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وأحد أهم ركائز تحقيق مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020 فيما يتعلق بتعزيز القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطبيق برنامجين (التوطين المباشر) و (التوطين بالاستثمار الاجتماعي).

وقد **صدر برنامج التوطين من خلال الاستثمار الاجتماعي** بقرار وزاري برقم 134309 وتاريخ 14 شوال1437هـ والقاضي بالسماح لمنشآت القطاع الخاص بتقديم خدمات بعض عامليها السعوديين للجهات غير الربحية كالجمعيات أهلية وتعاونية نظير عدد من المميزات ومنها رفع مستواها في برنامج نطاقات والي يتيح للقطاع الخاص خيارات متنوعة لإدارة موارده البشرية في إطار نظامي وخدمة مجتمعي في أن واحد.

ويقوم البرنامج على ثلاث أعمدة أساسية تتبادل المنفعة للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وهي:

1. يمثل البرنامج الحل النظامي الأمثل للمنشآت القطاع الخاص التي ترغب في تحسين واقعها في نطاقات، دون اللجوء لحل السعودة الوهمية الذي يعد مخالفة يترتب عليها غرامة مالية كبيرة بالنسبة للمنشأة، ويمثل هدراً لوقت الموظف وتعطيلاً لإمكاناته وقدراته. كما يعد البرنامج أحد ممارسات المسؤولية الاجتماعية أكثر فاعلية (المواطنة) في دعم وتعزيز المجتمع السعودي عبر المساهمة في خفض معدلات البطالة ورفع جودة الحياة.
2. المساهمة في تمكين القطاع غر الربحي الذي يخدم شرائح مجتمعية متنوعة ويؤمن الحد الأدنى من الحياة الكريمة للفئات الأشد حاجة مما يدعم التلاحم المجتمعية ويساهم في تعظيم الدور الاقتصادي له حسب رؤية 2030 ومستهدفات برنامج التحول الوطني المتعلقة بالقطاع غير الربحي. فالبرنامج يعزز من الاستدامة المؤسسية للجهات غير الربحية عبر تنمية الموارد البشرية ويرفع من قدراتها على انتاج مشاريع ذات جودة عالية وأثر مستدام.
3. فتح مسارات أخرى لطالبي العمل عبر تنوع الفرص الوظيفية (النساء، الرجال، أصحاب الخبرة، الشباب، المدن الكبرى، المناطقة الطرفية، الأشخاص ذوي الاعاقة) وهو ما يعد أحد مميزات البرنامج في مساهمته لإكساب الخبرة للشباب لتحضيرهم لوظائف أخرى وحمايتهم من فترة التوقف بعد الدراسة، أو الحفاظ على التركيبة الاجتماعية للقرى الطرفية والحد من هجرة طالبي العمل للمدن الكبرى.

الآثار الإيجابية المتوقعة للبرنامج:

- إيجاد الحلول المثلى لتنمية الموارد البشرية في القطاع الخاص وغير الربحي فالبرنامج مرتكز على بناء علاقة تكاملية بين القطاعين في مجال التوطين و استثمار الموارد البشرية بطرق نظامية فعالة تدعم نمو كافة المؤسسات والشركات في القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والتعاونية في القطاع غير الربحي.

- تخفيض معدل البطالة:

تعد المساهمة في خفض معدل البطالة من أبرز الاثار الإيجابية المتوقعة من البرامج والتي تتوافق مع رؤية المملكة الهادفة لتوفير فرص عمل ملائمة لرفع

مساهمة الفرد السعودي واستقطاب الكفاءات والمواهب الوطنية وتطوير قدراتها واشراكها في سوق العمل المحلي بما يتناسب مع خبراتهم وكفاءتهم في جميع أنحاء المملكة.

- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي:

سيساهم هذا البرنامج برفع مساهمة القطاع الغير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من 1 % الي 5% ورفع كفاءة أداء الجهات غير الربحية

- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل:

سيسهم هذا البرنامج بتفعيل دور المرأة في المجتمع ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل وتطويرها وتحسين مهاراتها الفنية والمهنية كعنصر أساسي من نسيخ المجتمع والرقي به والتركيز الكامل لتقديم كافة الخدمات والتسهيلات التي تحتاجها المرأة في بيئة العمل.

- تمكين اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل:

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والسعي لاندماجهم وانخراطهم في سوق العمل والمساهمة في رفع النسبة المؤهلة للمنافسة في سوق العمل والسعي لتوفير الاستدامة والأمان الوظيفي لهم.

محاور ارتباط البرنامج بأهداف الرؤية 2030:

يصب هذا البرنامج في تحقيق عدد من الأهداف التي احتوت عليها برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ومن أهمها:

- تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق للحصول على التمويل والمواهب والمعرفة
- دعم نمو القطاع الغير ربحي
- تعزيز دور القطاع الخاص للمشاركة في تفعيل الاستثمار الاجتماعي
- تعزيز الدور الاجتماعي لكافة القطاعات والافراد
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
- تمكين اندماج الأشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل
- تفعيل الشراكات المجتمعية مع الجهات ذات العلاقة
- تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية
- تحسين كفاءة وفعالية منظومة الخدمات الاجتماعية